مجلة الحقوق والعلوم السياسية – جامعة خنشلة (RDSP)
2588-2309 : EISSN 2352-9806 : ISSN
المجلد :12 / العدد : 01 / السنة : 2025 / ص ص : 01 - 13

جدلية الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

Legal Personality Debate of Artificial Intelligence

د. عبد الرحمن أحمد الحارثي *
جامعة نجران- المملكة العربية السعودية
aaalharthe@nu.edu.sa

د. علي محمد محمد الدروبي
دكتوراه في القانون الجامعة الإسلامية- السعودية
addaroobi27@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2024/10/05	تاريخ القبول: 2025/01/08	تاريخ النشر:2025-01-25

ملخص:

باتباع منهج علمي تحليلي تناولت هذه الدراسة جدلية الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، واختلاف الآراء القانونية حولها منعاً أو منحاً، أو استقلالها بشخصية ذات طبيعة خاصة، وتدور إشكالية الدراسة حول مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة والاعتراف لها بكافة الحقوق وتحميلها كافة الالتزامات. وتوصلت الدراسة إلى أن الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية في الوقت الحالي يُشكِّل خطورة كبيرة قد تُؤدّي إلى تنصل منتجي ومستخدمي تقنيات الذكاء الاصطناعي عن مسؤولياتهم، وبالتالي، اتساع نطاق الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي دون وجود آليةٍ قانونيةٍ عادلةٍ لجبر المضرورين من مخاطرها.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي؛ الشخصية القانونية؛ التقنية؛ المسؤولية.

Abstract:

By following an analytical scientific approach, this study addressed the legal personality controversy of artificial intelligence, and the different legal opinions regarding whether it should be granted or denied, or have an independent personality of its own. The problem of the study revolves around the possibility of granting artificial intelligence an independent legal personality and recognizing it with all rights and obligations. The study concluded that recognizing artificial intelligence with legal personality at the present time poses a great danger that may lead to producers and users of artificial intelligence technologies avoiding their responsibilities, thus widening the scope of damages resulting from artificial intelligence without a fair legal mechanism to compensate those harmed.

Keywords : : Artificial intelligence; legal personality; technology; responsibility.

* المُؤلف المُراسِل.

المقدمة

أصبح الذكاء الاصطناعي (AI) حديث الساعة، وموضوع العصر، ومحور الاهتمام عالمياً وذلك لاستخداماته المتعددة في كافة المجالات؛ التعليمية والطبية والعسكرية والخدمية، وباتت تطبيقاته وتقنياته أكثر أنوع التكنولوجيا تطوراً، وأسرعها انتشاراً؛ نظراً لما تقدمه للبشرية من رفاهية وإنجازات، وبرغم ما تقدمه هذه التقنيات من مزايا ونعم، فإنه في مقابل ذلك تثير بل وتحمل في طياتها الكثير من المساوئ والنقم، التي تهدد الأفراد والمجتمعات بل والبشرية جمعاء، خاصة إذا لم يوضع لهذه التقنية وهذا التطور المخيف الضوابط والمحددات القانونية والأخلاقية اللازمة، حيث تشكل التطورات المتسارعة في مجال الذكاء الاصطناعي تحديداً كبيراً لمواجهة مستجداتها تشريعاً، وتنظيماً.

وقد باتت الشخصية القانونية ردحاً من الزمن مقتصرة على الشخص الطبيعي "الإنسان" باعتبارها أهلاً لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، إلا أن هذه الفكرة لم تعد حكراً على الذات البشرية، بل امتدت تلك الشخصية لتشمل الذوات المعنوية، كالشركات والمؤسسات وغيرها، ومن هذا المنطلق ونظراً لما يتميز به الذكاء الاصطناعي من خصائص تميزه عن بقية الآلات والأشياء فقد احتدام الخلاف حول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي بين آراء واتجاهات متعددة.

ولإيضاح هذا الاختلاف، قررنا الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى إمكانية منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة والاعتراف له بكافة الحقوق المتعلقة بالشخصية القانونية وتحميله كافة الالتزامات المرتبطة بها؟

وتهدف هذا الدراسة إلى بيان تعريف الذكاء الاصطناعي وبيانه نشأته وتطوره، والتطرق للشخصية القانونية من خلال تعريفها وبيان أهمية وأنواعها، وتناول الاتجاهات القانونية حول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

ولدراسة هذا الموضوع ارتأينا تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي من خلال بيان نشأته وتعريفه وأهميته، وتطرقنا في المبحث الثاني لمفهوم الشخصية القانونية وأهميتها وأنواعها، بينما تناولنا في المبحث الثالث الاتجاهات القانونية حول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، وقد اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع منهجاً علمياً تحليلياً بغية الإلمام بالموضوع والوصول إلى نتائجه وتوصياته.

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي

لإيضاح ماهية الذكاء الاصطناعي فإن ذلك يقتضي الإشارة إلى ظهوره ونشأته ثم تعريفه وأهميته، وهذا ما سنتناوله في المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة الذكاء الاصطناعي :

من محاسن القول فأنّ السبق في التنبؤ بصنع الروبوت أو الإنسآلة كان للعالم المسلم جابر بن حيان، وذلك في القرن الثامن الميلادي فهو أول من تنبأ بذلك؛ بل وحدد درجة تفاوت قوة الذكاء الاصطناعي، حيث تنبأ بإمكانية صنع البشر

للإنسان والحيوان وذلك بعد المرور بمرحلة المعدن، وحدد مستويات الذكاء لذلك بشكلٍ دقيق، وانتظرت أولى مراحل تحقق نبوءته عشرة قرون تقريباً، وذلك مع بلوغ الثورة الصناعية الأولى[1].

وفكرة الذكاء الاصطناعي ترجع إلى ما قبل ظهور الكمبيوتر، في عام 1770، ابتكر شخص مجري آلة تلعب الشطرنج بذكاء عالٍ، وهي تمثال يرتدي لباساً عثمانياً يجلس أمام صندوق يحتوي على تروس وآليات ميكانيكية تتحكم في حركته، أُطلق عليها اسم "الترك" وبدأت تتحدى الناس، سريعاً اكتسبت شهرة كبيرة وجالت في أوروبا وأمريكا، ومن أبرز منافسيها الجنرال الفرنسي نابليون بونابرت، والمخترع الأمريكي بينجمن فرانكلن، وعالم الرياضيات البريطاني شارلز بابج، كان "الترك" مذهلاً، حيث يُروى أن نابليون قام بحركة غير قانونية لاختبار ردة فعل الجهاز، ليُفاجأ برؤية يد "الترك" تتحرك فوق الرقعة وتُسقط القطع اعتراضاً على غش الجنرال! كما ألهمت قدرات "الترك" شارلز بابج لابتكار أول حاسب ميكانيكي، وظل مفهوم عمل هذه الآلة سراً لمدة 80 عاماً، حتى تم اكتشاف أنها خدعة حيث كان داخل الصندوق شخص (قصير القامة أو مبتور الساقين) يتخفى عن الأنظار، ومن الجدير بالذكر أن شركة أمازون استلهمت اسم تقنيتها (The Mechanical Turk) من هذه القصة[2].

إن الذكاء الاصطناعي هو نتاج 2000 سنة من الفلسفة ونظريات الإدراك والتعلم، و400 سنة من الرياضيات التي أدت إلى تطور نظريات المنطق والاحتمال والحوسبة، كما أنه يعكس تاريخ علم النفس وما يكشف عنه من قدرات الدماغ، بالإضافة إلى ذلك، يُعتبر الذكاء الاصطناعي نتيجة للجهود في اللسانيات التي جسدت تركيب ومعاني اللغة، وتقدم علوم الكمبيوتر وتطبيقاتها، مما جعله حقيقة واضحة لا جدال فيها[3]، ولقد أصبح استخدام الذكاء الاصطناعي شائعاً جداً وانتشر على نطاق واسع في مختلف المجلات، مما يدل على تأثيره الكبير في حياتنا اليومية، حيث يتم اعتماده حالياً في مجموعة متنوعة من المجالات المهمة، مثل المجالات الصناعية حيث يعزز الكفاءة والإنتاجية، وكذلك في المجالات التعليمية من خلال تحسين أساليب التعلم وتعزيز التجارب التعليمية، بالإضافة إلى ذلك، يُستخدم الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري لأغراض متعددة، بما في ذلك تحليل البيانات وتطوير استراتيجيات متقدمة، كما أنه يعطى أهمية خاصة في المجالات التقنية والطبية، حيث يُساهم في تطوير تقنيات جديدة وتحسين الرعاية الصحية، ومن ثم يمتد استخدامه إلى المجالات الهندسية والخدمية، مما يظهر مدى تنوع تطبيقاته وتأثيره في مختلف جوانب الحياة.

إن مصطلح الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) يُعتبر من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في الساحة العلمية بشكل رسمي في عام 1956. في هذا العام المميز، تم تنظيم مؤتمر علمي بارز في جامعة دارت موث الأمريكية، وهو المؤتمر الذي كان له دور كبير في تأسيس هذا المجال، حيث إنه خلال هذا المؤتمر، قدّم الباحث جون مكارثي اقتراحاً مهماً باستخدام هذا المصطلح للدلالة على نوعية معينة من الآلات، هذه الآلات تتميز بقدرتها على محاكاة ذكاء الإنسان، مما يعني أنها قادرة على أداء مجموعة من الوظائف العقلية التي عادة ما تتطلب تفكيراً بشرياً؛ وبعبارة أخرى؛ يُشير هذا

(1) محمد أحمد الشرايري، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مسحية مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة(10)، العدد 2، العدد التسلسلي (38)، مارس 2022م، ص(357).

(2) إبراهيم المسلَّم، حوكمة الذكاء الاصطناعي، سن التشريعات والقوانين لضمان تبني أخلاقي وآمن للتقنية، 27 فبراير، 2018م، (https://www.nmthgiat.com/)، تاريخ الزيارة 2024/6/10.

(3) أمينة عثمانية، المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، بحث في كتاب جماعي بعنوان: تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، ط1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2019م، ص(9).

المصطلح إلى تطوير نظم تقنيّة متقدمة تعمل بطريقة تشبه التفكير والتعلم البشري [1]، وبلغت هذه الظاهرة ذروتها في سنة 2010، حيث أصبحت الإلكترونيات تتسارع بشكل ملحوظ، وذلك بفضل الطفرة الكبيرة في استخدام البيانات الرقمية، هذه البيانات ساهمت في تعزيز كفاءة الأجهزة وتقنيات الاتصال الحديثة، مما أدى إلى إحداث تحول جذري في طريقة تبادل المعلومات[2].

المطلب الثاني: تعريف الذكاء الاصطناعي:

تعددت تعريفات العلماء والباحثين للذكاء الاصطناعي، فقد عرّفه " جون مكارثي "بأن علم وهندسة صنع الآلات الذكية [3]. كما عرّف بأنه: نظم برمجيات وأجهزة صممها البشر ذات هدفٍ معقد، وتعمل في العالم الحقيقي أو الرقمي من خلال إدراك البيئة، بواسطة الحصول على المعلومات، ومن خلال تفسير البيانات المهيكلة أو غير المهيكلة المجمعة، وتطبيق تحليل على المعارف أو معالجة المعلومات المستمدة من تلك البيانات، وتقرير الإجراء أو الإجراءات الأفضل اتخاذها من أجل تحقيق هدفٍ معينٍ[4].

ويُعرّف الذكاء الاصطناعي أيضاً على أنه: "فرع من فروع علم الحاسوب يبحث في فهم تطبيق تكنولوجيا تعتمد على محاكاة الحاسوب لصفات ذكاء الإنسان"، وهناك من يرى أنه: تطور علمي أتاح إمكانية برمجة الآلات للقيام بأعمال تتعلق بالذكاء البشري، مثل التعليم، والمنطق، وتصحيح الأخطاء، والبرمجة الذاتية [5].

كما عرف الذكاء الاصطناعي على أنَّه علم وتقنية مبنية على عدد من المجالات المعرفية مثل عموم الحسابات الالية والرياضيات والأحياء والفلسفة والهندسة، التي تستهدف تطوير وظائف الحاسبات الالية لتحاكي الذكاء البشري [6].

وقيل أنّ الذكاء الاصطناعي: دراسة لجعل أجهزة الكمبيوتر تؤدي أشياء يقوم بها الإنسان بشكلٍ أفضلٍ[7]. أي البحث أو العمل على تحسين قدرة أجهزة الكمبيوتر على تنفيذ المهام والوظائف التي يقوم بها البشر، بحيث تتمكن هذه الأجهزة من أداء هذه المهام بشكل أكثر كفاءة أو دقة.

كما عُرّف الذكاء الاصطناعي أيضاً بأنّه: "سلسلة من العمليات البرمجية والتي تحاكي الواقع تسخر آلة معينة للقيام بمهامٍ معقدةٍ تفوق قدرة الإنسان"[8]. أي أن "سلسلة من العمليات البرمجية" التي تُستخدم لمحاكاة الواقع، حيث تُستخدم آلة معينة لتنفيذ مهام معقدة تتجاوز قدرات الإنسان؛ كالروبوت.

---

(1) مجدولين رسمي بدر، المسؤولية المدنية عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2022م، ص(9).

(2) عائشة عبد الحميد، الإطار التشريعي والقانوني للرقمنة والذكاء الاصطناعي، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، العدد (50)، يناير – 2023م، ص23.

(3) شريرو رمضان، الذكاء الاصطناعي وتغيير الثقافة التنظيمية – التحديات والمتطلبات، مجلة أبحاث، المجلد:7/ العدد:2، 2022م، ص97.

(4) محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، عدد خاص، مايو 2021م، ص(5).

(5) بدري جمال، الذكاء الاصطناعي: بحث عن مقاربة قانونية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد:59، العدد:4، 2022م، ص 175.

(6) شريرو رمضان، الذكاء الاصطناعي وتغيير الثقافة التنظيمية – التحديات والمتطلبات، مجلة أبحاث، المجلد:7/ العدد:2، 2022م، ص97.

(7) نيله علي خميس خدور المهيدي، المسؤولية المدنية عن أضرار الإنسان الآلي "دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2020م، ص(1).

(8) محمد شاكر محمود محمد، دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد المسؤولية المدنية دراسة تحليلية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العراق، المجلد(11)، العدد(42)، 2022م، ص(619).

ونلاحظ مما سبق؛ أنه لا يوجد تعريف موحد للذكاء الاصطناعي نظراً لطبيعته وتعدد أنظمته وتقنياته ومجالاته، وهو ما انعكس على تعدد وجهات النظر حول تعريفه وبيان مفهومه.

لذلك فالذكاء الاصطناعي يُعتبر موضوعًا معقدًا يصعب تحديده بدقة، إذ لا يوجد له تعريف موحد يشمل جميع جوانبه نظرًا لما يتميز به من طبيعة خاصة وتعدد أنظمته وتقنياته المختلفة، هذا التنوع في الأنظمة والتطبيقات يؤدي إلى وجود تباينات كبيرة في وجهات النظر المتعلقة بكيفية تعريف الذكاء الاصطناعي وفهم مفهومه بشكل شامل، لذلك، نجد أن الآراء حول هذا الموضوع تتعدد وتتباين، مما يعكس الفهم العميق والمناقشات المستمرة حول ماهية الذكاء الاصطناعي وأبعاده.

المبحث الثاني: مفهوم الشخصية القانونية وأهميتها و أنواعها

تدور الدراسة في هذا المبحث حول بيان مفهوم الشخصية القانونية وأهميتها وأنواعها، وبيان ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف بالشخصية القانونية

تعرف الشخصية القانونية بأنها: تعرف الشخصية القانونية بأنَّها: كل ما يُمكن نسبة الحقوق والالتزامات إليه [1]، هذه الحقوق مثل حقوق الملكية، الحقوق القانونية، والالتزامات مثل الواجبات أو الدين، ويمكن أن يُنسب إلى شخص أو كيان معين، أي أن كل حق أو التزام يُعتبر مرتبطاً بهذا الشخص أو الكيان، ويُسأل عنه أو يُحاسب عليه قانوناً.

كما عُرّفت بأنَّها: كل كائن يُمكن أن يُنسب الحق إليه سلباً أو إيجاباً[2].

وقد مرت الشخصية القانونية بتطوراتٍ متلاحقةٍ ومتتابعةٍ في الشكل أو النوع، استناداً إلى تطوّر حاجات المجتمع، فمن كان فما سبق محروماً من التمتع بالشخصية القانونية قد أصحبت في العصر الحاضر جزءاً من مقوماته القانونية[3].

وفي كل الأحوال، فإنَّ الشخص في نظر القانون: "هو كل كائنٍ تتوفر فيه القابلية لأن يكون صاحب حقٍ واحدٍ على الأقل، أو مكلفاً بالتزامٍ واحدٍ على الأقل، والشخصية هي الصفة القانونية التي تثبت لكل كائن بمجرد صلاحيته لأن يكون ذا حقٍ واحدٍ"[4].

المطلب الثاني: أهمية الشخصية القانونية و أنواعها:

تُشكّل الشخصية القانونية إحدى الركائز القانونية الهامة، فالأشخاص هم محور الحق والالتزام؛ فالحقوق والالتزامات تثبت للأشخاص وعليهم، والشخص في القانون إما يكون طالباً للحق، أو مطلوب منه، والشخصية من منظورٍ فلسفي مقتصرة على الإنسان، إلا أنَّ التوجه القانوني قد ذهب أبعدَ من ذلك بالاعتراف لمجموعةٍ من كيانات الأفراد

(1) فؤاد عبد المنعم رياض، مبادئ القانون الخاص في القانون اللبناني والمصري، ط2، دون ناشر، بيروت، 1969، ص(43).
(2) شمس الدين الوكيل، مبادئ القانون الخاص، الإسكندرية، 1965، ص(339).
(3) علي سيد حسن، المدخل إلى علم القانون "نظرية الحق"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989، ص (100، 101).
(4) سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، ط6، مطبعة السلام، القاهرة، 1987، ص(654).

والأموال بالشخصية القانونية[1]، فالشخصية القانونية لا ترتبط بالإدراك، أو الإرادة، أو الصفة الإنسانية، وإنَّما ترتبط بالحقوق الواجبة قانوناً، وبمن تُنسب له تلك الحقوق[2].

والمسؤولية في القانون لا تقوم إلا لمن يتمتع بالشخصية القانونية طبيعية كانت أو معنوية، فالشخص الطبيعي: هو الإنسان وتثبت له الشخصية القانونية بمجرد ولاته[3]، فالإنسان يمتلك الشخصية القانونية بمجرد ولادته، والشخصية القانونية تعني أن الفرد يُعتبر كياناً قانونياً قادرًا على ممارسة الحقوق وتحمل الواجبات. أما الشخص المعنوي "الاعتباري" فيُعرف بأنَّه: مجموعة من الأشخاص أو الأموال التي ترمي إلى تحقيق غرضٍ معينٍ، ويُعترف لها الشخصية القانونية بالقدر اللازم لتحقيق الغرض[4]. والشخص الاعتباري أو المعنوي له استقلالية، وهو قائم بذاته، له الحق في التعاقد، أو التملك، وأن يكون دائناً أو مديناً، وله ذمة مالية مستقلة لا تختلط بذمم الأشخاص الطبيعيين المكونين أو المؤسسين له[5]، وقد استقر القضاء والفقه الحديث على جواز محاسبة الشخص المعنوي عن الأخطاء التي يرتكبها ممثلوه أثناء إدارة أموره، وهذا المبدأ لا يثير أي جدل، ورغم صعوبة قبول فكرة المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي، بسبب تعقيد فرض عقوبة جنائية عليه، إلا أن المسؤولية المدنية مقبولة بسهولة، حيث تتحمل أموال الشخص المعنوي تبعاتها.

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل لفكرة الشخصية القانونية بِبُعدها الطبيعي والمعنوي القدرة على استيعاب الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي؟[6]. وللإجابة عما سبق؛ فقد تباينت الاتجاهات حول منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية بين معترفٍ له بالشخصية القانونية، وبين منكرٍ، بينما ذهب رأي آخر إلى منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية خاصة " شخصية افتراضية"، ونبسط هذه الاتجاهات بشيءٍ من التفصيل كما سيأتي.

المبحث الثالث: الاتجاهات القانونية حول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي

تدور الدراسة في هذا المبحث حول بيان الاتجاهات القانونية حول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: اتجاه إنكار الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي:

فالذكاء الاصطناعي في نظرهم أشياء غير حية، ولسيت ذكية إلى درجةٍ تطابق الإنسان، فما هي في الواقع سوى أشياء تتطلب العناية الخاصة من مالكها لمنع وقوع الضَّرر، وأن حارسه يُسأل عن أي ضررٍ آتٍ من تشغيله بشكلٍ مُفترض دون

(1) ينظر في ذلك: حسن كيره، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، دون تاريخ، (2/513، 514)؛ توفيق حسن فرج، المخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية، دون تاريخ، ص(219)؛ نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور، مصادر الالتزام، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1995م، ص(221)؛ أحمد السعيد الزقرد، أصول القانون، كلية الحقوق جامعة المنوفية، 2000م، ص(179)؛ محمد حسن قاسم، المدخل لدراسة القانون "نظرية الحق"، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006م، ص(289)؛ مصطفى أحمد الزرقا، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، ط1، دار القلم، دمشق سوريا، 1999م، ص(247) فما بعدها.

(2) محمد زواري، المدخل للعلوم القانونية "نظرية الحق"، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 1998، ص(58).

(3) رجب كريم عبدالاله، المدخل للعلوم القانونية" نظرية الحق"، طبعة منقحة ومزيدة بأحدث التعديلات التشريعية، 2016، ص(176).

(4) انظر: عبد الناصر العطار، مدخل لدراسة القانون، السعادة للنشر والتوزيع، القاهرة، ص(314)؛ السيد محمد السيد عمران، الأسس العامة في القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، عام 2000، ص(154).

(5) عبد المنعم الصدة، أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص(507).

(6) محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسالة (Robots) "الشخصية والمسؤولية.. دراسة تأصيلية مقارنة" قراءة في القواعد الأوربية للقانون المدني للإنسالة لعام 2017، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، السنة السادسة، العدد(4)، العدد التسلسلي(24)، ديسمبر 2018م، ص(104).

الحاجة لإثبات الخطأ، كما أنَّه يُمكن الاستعانة والاستلهام من مسؤولية الحيوانات، فيكون مالك الروبوت في الذكاء الاصطناعي، كمالك الحيوان مسؤولاً عن الأضرار التي يُسببها للطرف الثالث، دون الحاجة لإنشاء شخصيةٍ مستقلةٍ خاصةٍ به[1].

فالذكاء الاصطناعي لا يتمتع باستقلاليةٍ تامةٍ، لأنَّه دائماً ما يحتاج للتدخل البشري في حال حدوث أي مشكلةٍ تقنيةٍ[2]، كما أنَّ الشخص الطبيعي يتمتع بعددٍ من الحقوق والمميزات التي بموجبها تم الاعتراف له بالشخصية القانونية، كالاسم، والموطن، والحالة، والأهلية، والشخص المعنوي يمتع -أيضاً- بالعديد من الحقوق عدا ما كان منها لصيقاً بالإنسان الطبيعي، مثل الذمة المالية المستقلة، وحق التقاضي، والموطن، وجميع الحقوق والمميزات للشخصية الطبيعية والاعتبارية يصعب توفرها في الذكاء الاصطناعي[3]، وخاصة ما كان من هذه الحقوق لصيقاً بالشخص الطبيعي "الإنسان".

ورغم التقدم الكبير في مجال الذكاء الاصطناعي، إلا أن هذا يدفعنا للتفكير في إمكانية منحه شخصية قانونية، لأن الهدف من هذه الشخصية القانونية ليس منح الذكاء الاصطناعي حقوق الإنسان كاملة، بل هو تحديد الشخص المسؤول عن أي ضرر قد يحدث [4]، حيث إن الاعتراف بشخصية قانونية للذكاء الاصطناعي مثل الشخصية الطبيعية يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، إن منح الحقوق والالتزامات يعكس هذه الشخصية، لكن لا يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي شخصاً اعتبارياً لأنه لا يملك ذمة مالية مستقلة، بل يتم إدارته من قبل أشخاص طبيعيين[5].

كما أنَّ الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي فكرة غير مفيدةٍ؛ كونها لا تُسهم في تسهيل تعويض المضرورين، ما دامت لا تتوافر لها الذمة المالية[6].

وتتمة القول؛ فقد ظهر على نقيض هذا الاتجاه؛ اتجاه آخر ينادي بتجاوز الفكر التقليدي للشخصية القانونية، والبحث عن موطئ قدمٍ لإنشاء الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي.

المطلب الثاني: اتجاه الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي:

نتيجة للتطورات التكنولوجية والتقنية الذكية التي تتسارع يوماً بعد يوم، فقد ثار التساؤل عن مدى إمكانية التوسع في المفهوم التقليدي للشخصية القانونية، أو إدراج مفهوم جديد للشخصية القانونية يتماشى وطبيعة الذكاء

(1) ينظر: إياد مشطر صهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة- الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية "الجنسية - الشخصية - العدالة التنبؤية - المنهج التقني - الأمن السيبراني"، ط1، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2021، ص(41)؛ سعدون سيلينا، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، مذكرة ماستر في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو- الجزائر، 2022، ص(15).

(2) سهام دربال، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، مجلة الاجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد(14)، العدد التسلسلي(29)، مارس 2022، (457).

(3) محمد ربيع أنور فتح الباب، الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات "دراسة تحليلية مقارنة"، بحث مقدم إلى مؤتمر "الجوانب القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المعلومات" المقام خلال الفترة 23-24 مايو 2021، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مجلة البحوث القانونية ولاقتصادية، عدد خاص بالمؤتمر الدولي السنوي العشرون، ص(69).

(4) خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، دار الفكر العربي، 2021م، ص(53).

(5) بو ناصر إيمان، المستجدات القانونية للروبوت، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد(7)، العدد(1)، 2023، ص(1687).

(6) محمد محمد عبد اللطيف، المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق-جامعة المنصورة، عدد خاص، مايو 2021، ص(12).

الاصطناعي[1]، حيث إن أبسط التفسيرات للمطالبات الحالية بإعادة النظر في القوانين المنظمة للذكاء الاصطناعي، ودراسة منحه شخصية قانونية مستقلة؛ هي الحاجة القانونية والمجتمعية التي تفرض نفسها على المشرع يوماً بعد يومٍ للتدخل لمعالجة ووضع الحلول الناجعة للإشكاليات الراهنة، ومواكبة كل ما هو جديدٍ ومتوقعٍ من مستجداتٍ وتطوّرات، ولا تأتى ذلك إلا من خلال وضع وضبط قواعد قانونية مرنة تسدُّ الطريق أمام أي فراغاتٍ قانونيةٍ أو تشريعيةٍ تسمح للمتلاعبين بانتهاز الفرص التي تقوض بنيان العدالة[2].

ووفق هذا الاتجاه نجد أنَّ المشرع الأوروبي قد ضمَّن القانون المدني للإنسآلة الاعتراف بمنح الشخصية القانونية لروبوتات الذكاء الأكثر تميزاً؛ أي الروبوتات ذات التعلم العميق[3].

من المهم أن يتم منح الذكاء الاصطناعي حقوقًا تتناسب مع احتياجاته وطبيعته، بالتزامن مع احترام حق الإنسان في التحكم به، على الأقل في الوقت الراهن. إذا كان منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية يعتمد على اعتباره كيانًا يملك إرادة مستقلة عن البشر، فإن الإجابة ستكون بالنفي. أما إذا كان الأمر متعلقًا بحماية الذكاء الاصطناعي وتحديد قواعد عمله، فإن الإجابة ستكون بالإيجاب، ولكي يستطيع الذكاء الاصطناعي اتخاذ قرارات، يجب أن يمتلك القدرة على المحاكاة بعيدًا عن الحدود التي تحددها البرامج المخصصة له، وهذا يعني أنه بحاجة إلى الوعي والإدراك. لذلك، يجب أن ننتقل من مرحلة الذكاء الاصطناعي إلى مرحلة الإدراك الاصطناعي، وهي مرحلة لا يزال بعيدًا عنها حاليًا، وقد يكون هذا التحليل هو السبب وراء موقف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأوروبي، الذي فضل منح الذكاء الاصطناعي لقب "الشخص المنقاد" بدلاً من منحه شخصية قانونية، مما اعتبره البعض رفضًا لفكرة منحها هذا النوع من الحقوق أي رفض الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي[4].

وفكرة الاعتراف بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لا تزال تبدو وكأنها خيال بعيد عن الواقع. ومع ذلك، تم تطبيقها جزئيًا في ولاية نيفادا الأمريكية. حيث تم الاعتراف للروبوتات ببعض صلاحيات الشخصية المعنوية من خلال إدراجها في سجل خاص تم إنشاؤه لهذا الغرض، كما تم تخصيص ذمة مالية للروبوتات بهدف التأمين عليها، مما يسمح لها بالاستجابة لدعاوى التعويض التي ترفع ضدها بسبب الأضرار التي تُسببها للآخرين في بيئتها[5].

وفي تقديرنا؛ فإنَّ الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية في الوقت الحالي يُشكِّل خطورة كبيرة قد تُؤدّي على أقل تقدير إلى تنصل منتجي ومستخدمي تقنيات الذكاء الاصطناعي عن مسؤولياتهم، وبالتالي، اتساع نطاق الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي دون وجود آليةٍ قانونيةٍ عادلةٍ لجبر المضرورين من مخاطرها.

---

(1) سهام دربال، إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي، ص(457).

(2) سامية لقرب، استحسان إقرار الشخصية القانونية للروبوتات الذكية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد(16)، العدد(1)، 2023، ص(877).

(3) التعلم العميق (Deep learning): "هو شكل من أشكال الخلايا العصبية الاصطناعية حيث يكون لديها أكثر من طبقةٍ مخفية. وتعتبر الشبكة أكثر عمقاً عندما يكون لديها عدد طبقات أكثر. وتبني خوارزمية التعلم العميق نموذجاً معقداً بشكلٍ متزايد باستخدام ما تتعلمه من كل مستوى لمُخرج حتى يصبح الناتج دقيقاً"؛ معجم المصطلحات التقنية، (الذكاء الاصطناعي: مراجعة عبدالله القصيبي)، ص(272).

(4) محمد عرفان الخطيب، الذكاء الاصطناعي والقانون: نحو مشروع قانون مؤطر للذكاء الاصطناعي في إطار أحكام القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسالة لعام 2017 ورؤية قطر 2030، المجلة القانونية والقضائية، مركز الدراسات القانونية والقضائية، وزارة العدل قطر، السنة(14)، العدد(2)، 2020، ص(41).

(5) معمر بن طربة، قادة شهيدة، أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحدٍ جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي، بحث علمي مقدم للملتقى الدولي الذكاء الاصطناعي: تحدٍ جديد للقانون؟ 27و28 نوفمبر 2018، حوليات جامعة الجزائر1، عدد خاص، موفم للنشر، ص(134).

المطلب الثالث: اتجاه الاعتراف للذكاء الاصطناعي بشخصيةٍ قانونيةٍ خاصةٍ "الشخصية الافتراضية:

يعرف الشخص الافتراضي: هو عبارة عن هوية تخرق حدود الهوية الطبيعية مع الاحتفاظ بخاصية التفاعل معها لحصول المنفعة الطبيعية. أو هو كيان رقمي ينفرد بخصائص ومميزات عن الكائنات الموجودة في العالم الافتراضي [1].

وتمثل الشخصية الافتراضية حلاً بديلاً لفكرة المسؤولية عن أخطاء الذكاء الاصطناعي، إذ إن تكريس الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي "الآلة الإنسان" سوف تنعكس إيجاباً على نظام المسائلة وحق التقاضي[2].

وقد تم تسميتها بـ"الشخصية الإلكترونية" وذلك في القرار الأوروبي المتعلق بقواعد القانون المدني للإنسآلة [3]، ألا أنَّ بعض الفقه، قد رأى أنَّ التسمية المناسبة للشخصية الممنوحة للذكاء الاصطناعي هي "الشخصية الافتراضية"، كونها تمثل افتراضاً قانونياً فرضه الواقع العملي، من منطلق أنَّ تسمية الشخصية الإلكترونية ذات طابعٍ تقني وليس قانوني، ولا سيما أنَّ صفة الشخصية الإلكترونية تمنح تلقائياً لكل من يتعامل مع البيئة الإلكترونية[4].

وهذه الشخصية سوف تختلف جذرياً من الناحية القانونية عن الشخصية الاعتبارية، فالأخيرة تُدار من قبل البشر، بينما ستسير الروبوتات الذكية بمنهج التفكير الآلي الذاتي وليس البشري[5].

ومهما رُسمتْ من محاولاتٍ لمنح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية أو الشخصية الافتراضية، فإنَّ ذلك كما يراه البعضُ يطرح عدداً من التساؤلات، بلْ ويُثير الكثير من الإشكاليات؛ حيث يرى البعضُ، أن القبول بوجود أشخاص افتراضيين فيما بيننا هو أمر لم تتداركه مطلقاً فلسفة القانون في كامل المنظومة التشريعية من الدستور إلى القوانين، حيث إنَّ المُشرع التقليدي ما يزال ينظر إلى أي شيءٍ تكنولوجي - مهما بلغ تطوّره- بنظرةٍ إلى شيء، فلم يدرْ في خَلد الأجيال السابقة وصول الإنسان الآلي من قصص الخيال العلمي إلى الواقع، ولذلك فإنَّ مجرد الحديث عن الشخصية الافتراضية يعتبر عبث قانوني وطرح باطل وفقاً للبيئة التشريعية الحالية، ومن زاويةٍ أخرى؛ فإنَّ التساؤل عن المخاطر القانونية لولادة الشخص الافتراضي هو تساؤل محرج؛ لأنَّ السماح بتطبيق فكرة "الشخصية القانونية الافتراضية" يحتاج إلى تعديل جذري في متن وروح النص التشريعي، وهو ما سيؤدّي إلى منح الأهلية للروبوت فائق التطور، وتمكينه من ذمةٍ ماليةٍ خاصةٍ به، ثم الزامه بالتعويض المدني، وفرض العقوبة الجزائية عليه شخصياً[6].

ومهما يُثار حول منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية خاصة "افتراضية" عليه؛ فإنَّ المسألة في الواقع لم تعد من قبيل الترف، بلْ أصبحت ضرورة حتمية يجب التعامل معها، حيث سيؤدي الذكاء الاصطناعي إلى ظهور جيل جديد يواكب الإنسان، لذا يجب على المشرعين تحديد كيفية التفاعل بينهما، وفي إطار قواعد أخلاقية وقانونية تُبين مختلف

(1) نساخ فطيمة، الشخصية القانونية للكائن الجديد "الشخص الافتراضي والروبوت"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد(5)، العدد(1)، 2020، ص(217).

(2) مجدوب نوال، إشكالات المسؤولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي، المجموعة العلمية للنشر والتوزيع، مجموعة ثري فريندز للنشر والتوزيع، 2022، ص(73).

(3) نيكولا بيرتوس، قواعد السلامة في المجال الجوي وسن تنظيم الطائرة بدون الطيار، المجلة القانونية، معهد دبي القضائي، العدد(21)، 2015، ص(24).

(4) همام القوصي، نظرية الشخصية الافتراضية وفق المنهج الإنساني- دراسة تأصيلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، مركز جيل البحث العلمي، العدد(35)، لبنان، سبتمبر 2019، ص(15).

(5) خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، مرجع سابق، ص(106).

(6) همام القوصي، إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت " تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل": دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد(25)، 2018، ص(99).

الطرق والحدود الفاصلة، مراعية خصوصية الذكاء الاصطناعي والمسؤوليات التي يُمكن أن تُلقى عليه[1]. ومهما يكن الأمر، فإنَّ الروبوتات أو الإنسآلة لا يُمكن أن تكون إنساناً، كما لا يُمكن - في تقديرنا- أن تمنح هذه التقنيات شخصية مستقلة تتحمل بموجبها الالتزامات والجزاءات بعيدة عن الإنسان الذي صنعها؛ مالم تصل إلى مرحلة من الوعي والادراك والاستقلال عن أي تدخلٍ بشري.

الخاتمة:

تعد الشخصية القانونية من أهم المسائل أو المشكلات القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي لما تثيره من تبعات قانونية هامة، حيث إن القول بإمكانية منح الذكاء الاصطناعي شخصية قانونية مستقلة يستتبع ذلك اكتسابه لحقوق قانونية مستقلة أسوة بالأشخاص القانونين الآخرين، كالحق في الجنسية، واستقلاله بذمة مالية، والأهلية والمواطنة، وتحمله نتائج الأضرار الصادرة منه دون تبعات أو مسؤولية من قبل مخترعه أو صناعه أو مشغله أو مبرمجه أو مالكه، ولذلك فإننا بعد عرضنا للجدل القانوني حول الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي توصلنا إلى عدد من النتائج والتوصيات، نوردها وفقاً لما يلي:

أولاً: النتائج:

1. عدم وجود تعريف موحد للذكاء الاصطناعي، نظراً إلى طبيعته وتعدد أنظمته وتقنياته ومجالاته، وهو ما انعكس على تعدد وجهات النظر حول تعريفه وبيان مفهومه.

2. لم تعد الشخصية القانونية قاصرة على الأشخاص الطبيعيين (البشر) فحسب، بل امتدت لتشمل كيانات وقطاعات اعتبارية لاعتبارات فرضتها المتطلبات العملية والحياتية، وكون تلك الكيانات قادرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.

3. أن الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية في الوقت الحالي يُشكِّل خطورة كبيرة قد تُؤدّي على أقل تقدير إلى تنصل منتجي ومستخدمي تقنيات الذكاء الاصطناعي عن مسؤولياتهم، وبالتالي، اتساع نطاق الأضرار الناشئة عن الذكاء الاصطناعي دون وجود آليةٍ قانونيةٍ عادلةٍ لجبر المضرورين من مخاطرها.

4. أن الروبوتات الذكية أو الإنسآلة لا يُمكن أن تكون إنساناً، له شخصية مستقلة تتحمل بموجبها الالتزامات والجزاءات بعيدة عن الإنسان الذي صنعها؛ مالم تصل إلى مرحلة من الوعي والادراك والاستقلال عن أي تدخلٍ بشري.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة تطوير القواعد القانونية التقليدية للمسؤولية لتتناسب ومعالجة المشكلات الناجمة عن أنظمة وتقنيات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والعمل سد أي ثغرة أو مشكلة قانونية قد تنشئ نتيجة تطبيق تلك القواعد.

(1) محمد عرفان الخطيب، المركز القانوني للإنسالة (Robots) "الشخصية والمسؤولية.. دراسة تأصيلية مقارنة" قراءة في القواعد الأوربية للقانون المدني للإنسالة لعام 2017، مرجع سابق، ص(112).

2. إبقاء الذكاء الاصطناعي والمسؤولية الناتجة عنه ضمن إطار المسؤولية عن الأشياء وعدم منحه شخصية قانونية مستقلة أو خاصة حتى لا يتم التنصل من المسؤولية الناشئة عن الأضرار الناجمة عنه، وبالتالي حرمان المضرورين من حقهم في الحصول على التعويض العادل للأضرار التي لحقت بهم.

3. ضرورة التكاتف الدولي في وضع أسس ومعايير قانونية وأخلاقية تضبط الصناعات الذكية وتطويرها واستخداماتها، وذلك للتقليل من المخاطر الناجمة عنها.

قائمة المراجع

1-الكتب:

- أحمد السعيد الزقرد، أصول القانون، كلية الحقوق جامعة المنوفية، مصر، د. ط، 2000.

- أمينة عثمانية،المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي، ضمن الكتاب الجماعي: تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط1، 2019.

- إياد مشطر صهود، استشراف الأثر القانوني لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي (الإنسالة- الروبوت الذكي) ما بعد الإنسانية "الجنسية - الشخصية - العدالة التنبؤية - المنهج التقني - الأمن السيبراني"، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2021.

- توفيق حسن فرج، المدخل للعلوم القانونية، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، د. ط، د. ت.

- حسن كيره، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، د. ط، د. ت.

- خالد حسن أحمد لطفي، الذكاء الاصطناعي وحمايته من الناحية المدنية والجنائية، دار الفكر العربي، القاهرة، د. ط، 2021.

- رجب كريم عبدالإله، المدخل للعلوم القانونية" نظرية الحق"، طبعة منقحة ومزيدة بأحدث التعديلات التشريعية، د. ن، د. م، 2016.

- سليمان مرقس، الوافي في شرح القانون المدني، مطبعة السلام، القاهرة، ط6، 1987.

- السيد محمد السيد عمران، الأسس العامة في القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، د. ط، 2000.

- شمس الدين الوكيل، مبادئ القانون الخاص، د. ن، الإسكندرية، د. ط، 1965.

- عبد المنعم الصدة، أصول القانون، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط، 1972.

- عبد الناصر العطار، مدخل لدراسة القانون، السعادة للنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط، د. ت.

- علي سيد حسن، المدخل إلى علم القانون "نظرية الحق"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.

- فؤاد عبد المنعم رياض، مبادئ القانون الخاص في القانون اللبناني والمصري، دون ناشر، بيروت ط2، 1969.

- مجدوب نوال، إشكالات المسؤولية القانونية عن تطبيقات نظم الذكاء الاصطناعي، المجموعة العلمية للنشر والتوزيع، مجموعة ثري فريندز للنشر والتوزيع، القاهرة ، د. ط، 2022.

- محمد حسن قاسم، المدخل لدراسة القانون "نظرية الحق"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ط1، 2006.

- محمد زواري، المدخل للعلوم القانونية "نظرية الحق"، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1998.

- مصطفى أحمد الزرقا، المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، دار القلم، دمشق سوريا، ط1، 1999.

- نبيل إبراهيم سعد، محمد حسين منصور، مصادر الالتزام، د. ط، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، د .ط، 1995.

- وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية. معجم المصطلحات التقنية (الذكاء الاصطناعي). مراجعة: عبدالله القصيبي، دون تاريخ.

2-أطروحات ورسائل الجامعية

- سعدون سيلينا، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي، (مذكرة ماستر) في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري -تيزي وزو- الجزائر، 2022.

- مجدولين رسمي بدر، المسؤولية المدنية عن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التشريع الأردني، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2022.

- نيله علي خميس خدور المهيدي، المسؤولية المدنية عن أضرار الإنسان الآلي "دراسة تحليلية، (رسالة ماجستير)، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات، 2020.

3-المجلات:

- إيمان بو ناصر، "المستجدات القانونية للروبوت"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد(7)، العدد(1)، 2023، الصفحات (1682- 1699).

- جمال بدري، "الذكاء الاصطناعي: بحث عن مقاربة قانونية"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، الجزائر، العدد: (4)، المجلد: (59)، 2022، الصفحات (173- 190).

- رمضان شريرو، "الذكاء الاصطناعي وتغيير الثقافة التنظيمية – التحديات والمتطلبات"، مجلة أبحاث، الجزائر، المجلد: (7) العدد: (2)، 2022، الصفحات (95- 144).

- سامية لقرب، "استحسان إقرار الشخصية القانونية للروبوتات الذكية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر.المجلد(16)، العدد(1)، 2023، الصفحات (871- 891).

- سهام دربال، "إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي"، مجلة الاجتهاد القضائي، الجزائر، المجلد(14)، العدد التسلسلي(29)، 2022، الصفحات (453-464).

- عائشة عبد الحميد، "الإطار التشريعي والقانوني للرقمنة والذكاء الاصطناعي"، مجلة الباحث للدراسات القانونية والقضائية، المغرب، العدد (50)، 2023، الصفحات(21-42)..

- فطيمة نساخ، "الشخصية القانونية للكائن الجديد "الشخص الافتراضي والروبوت"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد(5)، العدد(1)، 2020، الصفحات (213- 227).

- محمد أحمد الشرايري، "المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة مسحية مقارنة"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، العدد 2، العدد التسلسلي (38)، السنة(10)، 2022، الصفحات (357- 408).

- محمد ربيع أنور فتح الباب، "الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات "دراسة تحليلية مقارنة"، مجلة البحوث القانونية ولاقتصادية، مصر، جامعة المنصورة، عدد خاص، 2021، الصفحات (55- 104).

- محمد شاكر محمود محمد، "دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد المسؤولية المدنية دراسة تحليلية"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك العراق، المجلد(11)، العدد(42)، 2022، الصفحات (74-97).

- محمد عرفان الخطيب، "الذكاء الاصطناعي والقانون: نحو مشروع قانون مؤطر للذكاء الاصطناعي في إطار أحكام القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسالة لعام 2017 ورؤية قطر "2030، المجلة القانونية والقضائية، قطر، العدد(2)، السنة(14)، 2020، الصفحات (11- 107).

- محمد عرفان الخطيب، "المركز القانوني للإنسالة (Robots) "الشخصية والمسؤولية.. دراسة تأصيلية مقارنة" قراءة في القواعد الأوربية للقانون المدني للإنسالة لعام 2017"، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، الكويت، العدد(4)، العدد التسلسلي(24)، السنة السادسة، 2018، الصفحات (97- 136).

- محمد محمد عبد اللطيف، "المسؤولية عن الذكاء الاصطناعي بين القانون الخاص والقانون العام"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مصر، كلية الحقوق جامعة المنصورة، عدد خاص، 2021، الصفحات (3-54).

- معمر بن طرية، قادة شهيدة، "أضرار الروبوتات وتقنيات الذكاء الاصطناعي: تحدٍ جديد لقانون المسؤولية المدنية الحالي"، حوليات جامعة الجزائر1، الجزائر، عدد خاص، 2018، الصفحات (119- 142).

- نيكولا بيرتوس، "قواعد السلامة في المجال الجوي وسن تنظيم الطائرة بدون الطيار"، المجلة القانونية، الإمارات، معهد دبي القضائي، العدد(21)، 2015، الصفحات (1- 30)،

- همام القوصي، "إشكالية الشخص المسؤول عن تشغيل الروبوت " تأثير نظرية النائب الإنساني على جدوى القانون في المستقبل": دراسة تحليلية استشرافية في قواعد القانون المدني الأوروبي الخاص بالروبوتات"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، لبنان، العدد(25)، 2018، الصفحات (77-112).

- همام القوصي، "نظرية الشخصية الافتراضية وفق المنهج الإنساني- دراسة تأصيلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، لبنان، العدد(35)، ، 2019، الصفحات (11- 60).

4-المو اقع الالكترونية:

- إبراهيم المسلَّم، حوكمة الذكاء الاصطناعي، سن التشريعات والقوانين لضمان تبني أخلاقي وآمن للتقنية، 27 فبراير، 2018م، (https://www.nmthgiat.com/). تاريخ 2024/6/10.